

الوزير والرئيس في مدن الشام في العصر السلجوقي (*)

أكسل هافمان

تُعتبر بلاد الشام في العصور الوسطى والإسلامية بين النواحي القليلة في دار الإسلام، التي انحسرت عن مدنها السلطة المركزية إلى حدٍّ ما، وطوّرت نظاماً للحكم الذاتي، والتمثيل الحضري تبعاً للاحتياجات الخاصة لتلك المدن. فطوال مايتي عام منذ النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي وحتى منتصف القرن الثاني عشر كان في المدن الشامية الرئيسية رؤساء وأحداث، يسهمون في السلطة أو يحلّون محلّها في الولاية والشرطة والإدارة إبان السيطرة الفاطمية ثم السلجوقية. وكثيراً ما كان هؤلاء يتعاونون مع السلاجقة، ويعملون من ضمن الهرمية المؤسسية للسلطة السلجوقية. والتطور المذكور (ظهور مؤسساتين للحكم الذاتي والتمثيل الحضري: الرئاسة والأحداث) أظهر ما يكون بمدينتي دمشق وحلب. لكن تطورات المؤسسات وعلاقاتها بالسلطة المركزية اختلفت بين المدينتين. فقد استطاع الفريقان؛ وفي دمشق بالذات؛ عن طريق إرغام الحكام والولاة على الاعتراف بهم، أن يحلّوا محلّ الشرطة المدنية، وأن يشاركوا في المهام العسكرية والسياسية، وأن يسيطروا على الحيات الاقتصادية والإدارية والمالية

(*) عن:

Axel Havemann: The Vizier and the Ra'īs in Saljuq Syria: The Strnggle for Urban Self - Representation; in IJMES 21 (1989), 233 - 242.

للمدينة. وسنحاول فيما يلي أن ندلل على أنّ ذلك - كما سبق القول - حدث في مدينة دمشق بالذات أو يصحّ عليها أكثر مما يصحّ على حلب، فمما له دلالتة أن المصادر العربية - على سبيل المثال - لا تذكر محتسباً بدمشق أثناء وجود رئيسٍ فيها. والمعروف أن المحتسب كان هو الضابط الرسمي للحياتين الإدارية والاقتصادية بالحاضرة الإسلامية في العصور الوسطى. على أنّ الأكثر إثارةً للانتباه أن الرئيس بدمشق في بعض الأحيان كان يتولى الوزارة أيضاً بتعيين من الوالي أو الحاكم. وبذلك يكون الرئيس قد أصبح شخصيةً هامةً جداً في هرمية السلطة السلجوقية؛ وهو أمر يخرج على العُرف السلجوقي، بل والفاطمي، الذي كان يعين لمنصب الوزارة في العادة أجنبياً عن المدينة^(١).

وأعرض في هذه المقالة للعلائق بين مؤسسة الوزارة، والرئاسة في دمشق وحلب السلجوقيين. وذلك بقصد التعرف على خيارات وضرورات العلائق بين الوزير والرئيس من حيث التنافس على السلطة، وتقاسمها. فقد كانت C.Klausner قد أوضحت أنّ الوزارة تحولت في العصر السلجوقي إلى مؤسسة مستقرة، تمتعت في ظل حكم سلاطين الترك بنفوذ كبيرٍ لم يكن لها في أي مرحلة تاريخية سابقة^(٢). على أنه ليس من مهمتنا هنا تتبع تطورات مؤسسة الوزارة منذ ظهورها في العصر العباسي الأول وحتى القرنين الحادي عشر والثاني عشر عندما ظهر السلاجقة في الاجزاء الشرقية من العالم الإسلامي. وقد درس باحثون كثيرون من مثل Mez و Sourdell و Goitein^(٣) مؤسسة الوزارة بشكلٍ عام،

(١) للتوسع يمكن الرجوع إلى دراسة كلود كاهن عن استقلالية المدن الإسلامية (مترجمة ومنشورة في هذا العدد من المجلة)،

A.Havemann: R'āsa und qadāi. Institutionen als Ausdruck mechselnder Kraeftenerhaeltne in syrischen Staedten nom 10 biszum 12 Jahrgundert (Freiburg, 1975); E.Ashtor - Strauss, «L'administration urbaine en Syrie médiévale», Rivista degli Studi Orientali, 31 (1956), 73-128, 33 (1958), 181-209; Peter non Siners, «Military, Merchants and Nomads: The Social Enolutions of the Syrian Cities and Countryside During The classical period, 780-969/164- 358», Der Islam, 56 (1979), 212 - 244.

Carla L. Klausner, The Seljak Vezirate: A Study of Civil Administration 1055 (٢) - 1194 (Cambridge, Mass, 1973).

= Adam Mez, Die Renaissance des Islams (Heidelberg, 1922; repr. Hildesheim, (٣)

واهتم آخرون بدراسة الوزارات العباسية بإسهاب. أمّا بالنسبة للوزارة السلجوقية فيمكن الاعتماد على بحوث Klausner Lambton^(٤). لكن البحوث المذكورة عُتيت أكثر ما عُتيت بالوزارة في المشرق الإسلامي بالعراق وإيران، وليست هناك غير معلومات وبحوث قليلة عن المؤسسات السلجوقية ومنها الوزارة بالشام؛ حيث فوّض السلاجقة الكبار السلطة إلى ملوك وأمرأ وأتابكة منهم؛ وذلك رغم أهمية منطقة الشام وخطورتها سياسياً وعسكرياً بالنسبة للسلاجقة لوقوعها على الحدود مع الفاطميين من جهة، وبجوار الامارات الصليبية من جهة ثانية.

ومعلوم أنّ الوزارة كانت منذ أكثر من قرنين قد تحولت إلى موضوع مطروق في عدة أجناس أدبية في الثقافتين الفارسية والعربية^(٥). فقد عولج الموضوع في الأدب كما يبدو في أدبيات الإدارة والحراج، وكتب الطرائف والنوادر والسمر^(٦)، كما عولج في النوع المعروف بمرايا الأمرأ^(٧). ثم هناك كتب الأحكام السلطانية مثل كتاب الماوردي (ت ١٠٥٨م)^(٨)، وكتابات المؤرخين؛ وبخاصة تلك المعنية بالتواريخ المحلية للمدن عندما يُراد دراسة علاقة تاريخية كعلاقة الوزارة بالرئاسة في دمشق وحلب السلجوقيتين.

ولكي يكون تفهم المؤسستين ودورهما ممكناً بالمدينتين، لأبّد من قراءة

= 1968), pp. 79- 101; D. Sourdel, Le Vizirat abbaside de 749 a` 936 (132 à 324 de l'hégire), 2 vols. (Damascus, 1959 - 1960); Shlomo D.Goitein, «The Origin of the Vizierate and Its True Character», Studies in Islamic History and Institutions (Leiden, 1968), pp.168-96.

(٤) Ann K.S. Lambton, «The Internal Structure of the Saljuq Empire», in J.A.Bayle, ed., The Cambridge History of Iran, vol. V, The Saljuq and Mongol Periods (Cambridge, England, 1968), pp.203-282; Klausner, The Seljuk Vezirate.

(٥) درس دومينيك سورول كتب الجهشيارى والصاي والصوي في الوزارة والوزراء بدقة في سلسلة مقالات بمجلة Arabica م^٢ (١٩٥٥)، م^٢ (١٩٥٨)، BEO, 15, 1955-57, 99-108.

(٦) من مثل كتب الجهشيارى والصاي والصوي.

(٧) درست Regina Heinecke ونشرت مخطوطة نقلاً بعنوان: تحفة الوزراء (بيروت، ١٩٧٥).

(٨) الأحكام السلطانية للماوردي (عدة طبعات)، وقوانين الوزارة وسياسة الملك له، تحقيق رضوان السيد (بيروت، ١٩٧٩).

التاريخ السياسي لدمشق وحلب في تلك الفترة استناداً إلى ابن القلانسي (- ١١٦٠م)^(٩)، وابن العديم (- ١٢٦٢م)^(١٠)؛ وهما المؤرخان الرئيسيان لدمشق وحلب على التوالي لتلك الفترة. كان الفاطميون قد حكموا بلاد الشام قرناً كاملاً تخلله استيلاء مؤقت للتركمان على دمشق ثم دخل السلاجقة إلى دمشق إذ استولى عليها تتش، أخ السلطان ملكشاه عام ١٠٧٩م. وبعد سبع سنوات سقطت حلب أيضاً، التي كان يحكمها مرداسي حتى ذلك الحين، بيد تتش أيضاً، وقد عين نائباً عن السلطان فيها التركماني أفسنقر، جد الأسرة الزنكية التي سادت فيما بعد. وقد قُتل السلطان ملكشاه عام ١٠٩٢م، وتوفي تتش عام ١٠٩٥م، ودار صراع عنيف على السلطة بسائر أرجاء الامبراطورية كان من نتائجه تفككها ثم انهيارها. أما بلاد الشام التي لم تكن تقع في رأس اهتمامات السلاجقة، فقد ظلت محلّ صراع وتنازع ومساومات بين الأمراء السلاجقة، والأتابكة التركمان، ومطامح الفاطميين لإعادة السيطرة عليها، كما ظلت مقسمة بين سلطات ودويلات وأسر محلية ذات أصول قبلية، وفئات مدنية حاولت الدفاع عن حواضرها في مواجهة الغازين الخارجيين^(١١).

رئيس دمشق: وسط هذه الظروف المضطربة بدأت العلاقة الفريدة بين الوزارة والرئاسة، واستمرت تتطور عبر عقودٍ عدة من السنين. كان منصب الرئيس بدمشق قد صار وراثياً منذ العام ١٠٩٦م ضمن أسرة الصوفي السنية البدوية الأصل (من بني كلاب) التي تركت موطنها بسرّمين بشمال الشام وأتت

(٩) ابن القلانسي: ذيل تاريخ دمشق، نشر أمدرود (لايدن، ١٩٠٨)، وترجمات لـ R. Le Tourneau (١٩٣٢) H.A.R. Gibb (دمشق، ١٩٥٢).

(١٠) ابن العديم: زبدة الحلب من تاريخ حلب، نشر سامي الدمان، ٣ أجزاء (دمشق، ١٩٥١، ١٩٥٤، ١٩٦٨).

(١١) Kamal S. Salibi, Syria Under Islam; Empire on Trial, 634 - 1097 (Delmar, N.Y., 1977), pp. 122 ff.,

ومقدمة Gibb على ترجمته لابن القلانسي، ومصطفى الحيارى: الإمارة الطائفة (أطروحة دكتوراه في الأصل بجامعة لندن، ١٩٧٥).

إلى دمشق في الجيل السابق، بسبب كثرة الإسماعيلية بمنطقة إقامتها^(١٢). وبدأت أسرة الصوفي بتولى رئاسة مدينة دمشق عام ١١٥٤م خالفةً في ذلك آل التميمي الذين كانوا يتولون الرئاسة بالوراثة أيضاً. ويبدو أن آل الصوفي نالوا بسرعة مكانةً مرموقةً بالمدينة؛ فالمصادر تذكر أن السلطات أرسلت أحدهم إلى مصر في سفارة. كما أن آخرين من أبناء الأسرة انهمكوا في مشاريع عمرانية كبيرة نسبياً؛ وهذا دليل على الثراء الذي حققته الأسرة أيضاً^(١٣). كان أمين الدولة أبو محمد ابن الصوفي أول رؤساء المدينة من أبناء الأسرة، وعندما نُقِرَّ ما هية نفوذ الأسرة بالرؤساء السابقين يتبين لنا أن الرئيس الصوفي لم يكن زعيماً للأحداث فقط؛ بل كان رئيساً للبلد، أي كانت له مهام إدارية من نوع ما. فقد حصلت الفئات المدنية المنفذة، والرئيس بالذات، على وضع نصف رسمي، إذ اعترف بها الحكام السلاجقة، الذين كانوا محتاجين للرئيس من أجل ضبط المدينة من الداخل، كما كان الرئيس في حاجة إليهم من أجل الاستمرار والاستقرار.

فالملاحظ أنه بخلاف ما كان عليه الحال في الحقبة الفاطمية، حين كان الرئيس والأحداث عناصر مقاومة للسلطة الغربية، تغير دورهم في العهد السلجوقي ليصبحوا جزءاً من هرمية السلطة نفسها. فقد سعى الرئيس سعيًا حثيثاً للحصول على اعتراف من جانب السلطة الجديدة وتوصل لذلك. كما أن الأحداث الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لنفوذهم، اضطروا - بقدر اضطراب السلطة - للتعاون والتنسيق. وكان هذا هو الثمن الذي دفعوه من أجل الحصول على اعتراف السلطة بهم، وهو اعتراف كان ضرورياً لاستمرارهم ونفوذهم في الحياة المدنية. لكن هذا التوازن أثبت أنه ضعيف ومهزوز ولا يستمر إلا باستمرار تعادل القوى بين الطرفين^(١٤). وبإيجاز يمكن القول إن التعاون

(١٢) كلود كاهن C.Cahen في «الحركات الشعبية..» في هذا العدد.

(١٣) تاريخ العظمي، نشر كلود كاهن، مجلة JA، م ٢٣٠ (١٩٣٨) ص ٣٥٣ - ٤٤٨، وأشتور شتراوس، المرجع السابق، ص ١٠٦ رقم ٢.

(١٤) هافمان، رئاسة وقضاء، مرجع سابق، ص ١٢٩ - ١٣٠، ١٣٥ - ١٣٦، ١٤٦.

والتنافس حلاً محلّ المقاومة في العلاقة بين الرئيس والأحداث من جهة، وحكّام دمشق من جهة ثانية. ويمكن التدليل على هذا التغيير من ثلاثة أمثلة حدثت بدمشق كما يلي:

١ - في مطالع القرن الثاني عشر الميلادي، امتدّ نفوذ الفرع الإيراني من الإسماعيلية (الذين يُسمون أيضاً: الباطنية) إلى بلاد الشام حتى بلغ دمشق. وعلى الرغم من أن الإسماعيلية كانت تنتشر عادةً بين الفئات الدنيا الحضرية والريفية؛ لكن هؤلاء عندما امتدّوا إلى دمشق استطاعوا بطريقة ما الحصول على تأييد الوزير آنذاك المسمى المزدقاني الذي لم يكن هو نفسه إسماعيلي العقيدة. وقد أحسّت النخبة السنية بالمدينة بخطر الإسماعيلية وتحالف الوزير معهم، على مصالحهم، فسوّقوا مع الحاكم السلجوقي الذي قام بالفتك بالإسماعيلية جميعاً بشكلٍ مُفاجئٍ عام ١١٢٩م بمساعدة رئيس المدينة آنذاك أبي الذوّاد المفرّج بن الحسن الصوفي، ابن أول رئيسٍ بالمدينة من الأسرة. وعندما بحث الحاكم عن بديلٍ للوزير المقتول، اختار الرئيس الصوفي للوزارة بالإضافة لرياسته فقوي نفوذه وتعاظم، اعترافاً من السلطة السلجوقية بدوره المهم في الحفاظ على الاستقرار بالمدينة، والمؤازرة في ضرب الباطنية. ويذكر ابن القلانسي أنّ الحاكم السلجوقي اختاره للوزارة لثقت به، ولخبرته في الشؤون الإدارية والمالية. وهذا رغم أنه لم يكن بارعاً في الكتابة والبلاغة. واستمرّ المفرّج الصوفي عامين متمتعاً بثقة الحاكم؛ لكنه عزله بعد ذلك من المنصبين لأعمالٍ غير لائقة يقول ابن القلانسي انه قام بها دون أن يحدّدها^(١٥).

فإذا نظرنا بشكلٍ أدقّ لأسباب تعيين الرئيس وزيراً، تبينّ لنا أنّ الخبرة الإدارية والمالية كانت تلعبُ دوراً كبيراً لدى السلاجقة في التعيين لمنصب الوزير بالذات. وقد أوضحت آن لامبتون A. Lambton التي درست الوزارة والإدارة في الامبراطورية السلجوقية باسهاب أهمية الشؤون الإدارية والمالية في التوظيف والتعيين؛ قالت لامبتون: «كانت المهمة الرئيسية للوزير الذي كان يترأس

(١٥) ابن القلانسي: دمشق، ص ص ٢١٥، ٢٢٢ - ٢٢٤، ٢٢٧ - ٢٢٩.

الديوان، ماليةً بحتةً. فقد كان واجبه رعاية مصادر الإنتاج، وزيادة الإنتاج ومداخيل الدولة دون الإساءة إلى الازدهار الزراعي. لقد كان المتوقع منه المحافظة على مالية الدولة في وضعٍ جيدٍ، والاحتفاظ باحتياطيٍّ محترمٍ لأوقات الأزمات»^(١٦). وتذكرُ فقرة لامبتون هذه بالصورة المثالية التي يرسمها الوزير الكبير نظام المُلْك (١٠١٨ - ١٠٩٢م) للمنصب والذي يضيف إلى الخبرة الإدارية والمالية والبراعة في الكتابة؛ الثقة والأمانة والولاء^(١٧). وهكذا نرى أنَّ في الكتابة والبلاغة، اللذين كانا السبب الرئيسي في الاختيار للوزارة، لم يعودا كذلك أيام السلاجقة. فالرئيس المفرج الصوفي الذي صار وزيراً كان ضعيفاً في الإنشاء والبلاغة^(١٨). ويشير هذا المثال إلى تغير صورة الوزارة، والمطلوب منها أيام السلاجقة. ومن جهةٍ ثانيةٍ يمكن للمرء أن يتساءل عن مدى نجاح الرئيس المفرج الصوفي في منصب الوزارة. فمن الملاحظ أنه لم يستطع في الوزارة الاحتفاظ بسيطرته على الأحداث. وعلى أي حالٍ فقد سجن الرجل بعد عزله من منصبه لفترةٍ قصيرةٍ، ثم عُيِّنَ رئيساً من جديد (بعد أن دفع مبلغاً كبيراً من المال) ودون أن تعود إليه الوزارة؛ ربما في محاولةٍ من جانب السلطة للحدِّ من نفوذه. وبقي هذه المرة في الرئاسة خمس سنواتٍ حتى قتله الحاكم. وقد نفى الحاكم الأسرة كلها من دمشق، وصادر أملاكها^(١٩).

٢ - وعادت الأسرة إلى دمشق بعد عام؛ وذلك سنة ١١٣٧م. وعُيِّن المسيب ابن الصوفي رئيساً للبلد لسبعة أعوام، وأُحيط بوجوهٍ من التبجيل والتلقب من مثل لقب مؤيد الدين. وفي عام ١١٤٤ غادر المسيب دمشق على عجلٍ خوفاً من مؤامرة دبرها له خصومه ومن بينهم الوزير. لكنه سرعان ما عاد

Lambton, «The Internal Structure», p.249

(١٦)

(١٧) المرجع نفسه، ص ٢٤٧ (اقتباس عن سياسة نامة لنظام المُلْك).

(١٨) مما يثير الاهتمام أنَّ الفقهاء أيضاً في هذه الفترة لا يؤكِّدون على الكنايات الكتابية والبلاغية للوزير، قارن بالأحكام السلطانية للهاوردي (القاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م)، الفصل الثاني - حيث يجري التركيز على الصلاحيات المُعطاة للوزير.

(١٩) ابن القلانسي، دمشق، ص ٢٣١، ٢٥٧.

واستطاع إقناع الحاكم بنفي الوزير إلى مصر؛ بل ويزعم مصدر تاريخي أنه عُيِّن لمنصب الوزارة خلفاً للوزير المنفي^(٢٠). ويذكر ابن القلانسي أن سكان المدينة كانوا شديدي الفرح بعودة المسيب وانتصاره^(٢١).

٣ - وفي عام ١١٤٩م عادت شكوك مؤيد الدين في مؤامرة ضده يدبرها الحاكم السلجوقي الجديد. هكذا جمع مؤيد الدين الأحداث، والعوام المسلحين الآخرين، الذين حرسوا بيته وبيت أخيه. وعندما لم يصل الطرفان إلى حل انفجر صراعٌ فسلحٌ اضطر فيه الحاكم للجوء إلى قلعة المدينة. وبعد أخذٍ وردٍ كثيرين اضطر الحاكم للتنازل فنفي خصوم مؤيد الدين، وشرف مؤيد الدين وأخاه، وعيّن مؤيد الدين للرئاسة والوزارة معاً دون أن يشركه فيها أحد^(٢٢). فإذا تأملنا أصول النزاع عام ١١٤٩م تبين لنا أنّ التنازلات المتبادلة كانت مؤقتة، وأنّ التوازن كان يستمرّ ما دامت القوتان متعادلتيْن. فإذا أحس الرئيس والأحداث من أنفسهم قوةً عادوا لدورهم القديم المعارض للسلطة الغربية في المدينة. لكنّ الملاحظ أن الحاكم والرئيس كانا ينسّقان مواقفهما في السياسة الخارجية وإنّ اختلفاً وتصارعا في الأمور الداخلية. يبدو ذلك في وقوفهما في وجه نور الدين محمود زنكي الذي كان مقبلاً لاحتلال المدينة، والذي كان مقدراً له أن يصبح سيد بلاد الشام بغير منازع^(٢٣).

ومنذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي ازدادت قوة السلطة المركزية بالمدينة، فضعفت المؤسسات الشعبية بالمدينة بالتدريج^(٢٤). وهكذا لم نعد نجد رئيساً يعيّن لمنصب الوزارة.

الرئاسة في حلب: إذا تأملنا وضع مدينة حلب في الفترة نفسها، نجد أنّ

(٢٠) العظمي، مرجع سابق، ص ٤٢٣. لكن ابن القلانسي لم يذكر هذا الحدث.

(٢١) ابن القلانسي، دمشق، ص ٢٧٨.

(٢٢) قارن بابن القلانسي، ص ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠، ٣١٤، ٣١٩. وانظر عن نور الدين دراسة Nikita

Elisséeff، بالفرنسية في ثلاث مجلدات (دمشق، ١٩٦٧).

(٢٤) هافمان، رئاسة وقضاء، مرجع سابق، ص ص ١٥٠ - ١٥٥.

تطورات الرئاسة وعلاقتها بالسلطة كانت مختلفةً بشكلٍ أساسيٍّ عن الوضع بدمشق. ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي:

١ - يبدو أن كلّ رؤساء الأحداث، كانوا في الوقت نفسه رؤساء البلد؛ وكانوا يتعاونون وينسّقون مع السلطة السلجوقية ويتعاونون معها.

ويعني هذا أنّ الاعتراف بالرئاسة بحلب والتعاون معها من جانب الأمير أو الحاكم جرى قبل حدوث ما يشابهه بدمشق. ففي خبر لابن العديم أنّ أول رئيسٍ بحلبٍ عينه الأمير رئيساً للأحداث وللبلد في الوقت نفسه. حدث ذلك عام ١٠٢٥م وكان المرداسيون ما يزالون مسيطرين بالمدينة^(٢٥)، أي قبل حوالي الستين عاماً من بسط السلاجقة سيطرتهم على حلب. والمعروف أنه لم يجر الاعتراف بأيّ رئيسٍ بدمشق، فضلاً عن تعيينه من جانب حاكم المدينة، قبل مجيء السلاجقة. وهكذا يمكن القول إنّ العلائق بين أنظمة الحكم الأجنبية، والمؤسسات المحلية بالمدينتين اختلفت من واحدةٍ لأخرى. فالملحوظ، حسب ما تفيد المصادر أنّ كلّ الرؤساء بحلب لم يكونوا يحظون باعتراف السلطة فقط، بل كانوا يُعيّنون في الأعم الأغلب من جانبها. وكثيراً ما كان التوتر يتصاعد بين الرؤساء المعيّنين، غير ذوي الأصول المحلية، وبين سكان المدينة. مما تشير إلى سياسة السلطة تجاه السكان: تعيين رؤساء غرباء عن المدينة من أجل منع تحولهم إلى المعارضة أو التوحد مع قوى المدينة المحلية. إذ تذكر المصادر رؤساء بحلب من أصولٍ من حمّاه وبالس وحرّان، أو من خارج بلاد الشام كلّها مثل بني بديع الذين كانوا من أصولٍ إيرانية^(٢٦).

(٢٥) ابن العديم، حلب ٢٤٩/١. ويذكر سهيل زاكار في دراسته عن إمارة حلب ١٠٠٤ - ١٠٩٤م (بالإنجليزية، بيروت، ١٩٧١) ص ٢٥٩ أن منصب الرئيس كان موجوداً قبل ذلك. لكن المصادر المتاحة لا تؤكد ذلك. ويستند زكار لبحوث Cahen للقول بوجود الأحداث أيضاً بحلب في القرن العاشر الميلادي. والمصادر لا تدل على ذلك بوضوح في هذا المجال أيضاً. لكن في المصادر حديث عن الأوباش (ابن العديم، حلب، ٢٠٤/١ - ٢٠٥) وربما كان المعنيّ الأحداث.

(٢٦) هافمان، رئاسة وقضاء، مرجع سابق، ص ٩٨، ١٠٠ - ١٠٣. وانظر عن الأصول

٢ - وباستثناء أسرة واحدة؛ فإنَّ كلَّ رؤساء حلب كانوا يتحدثون من أصولٍ اجتماعيةٍ ساميةٍ، أي ينتمون إلى فئة الوجهاء. ومع أنَّ المعلومات الواضحة عن الأصول الاجتماعية نادرة بتلك الحقبة؛ لكنَّ المؤرخين وكتاب التراجم الذين ينتمون هم أنفسهم إلى فئات الشرف والوجاهة، يذكرون ذلك عن رؤساء مدينة حلب في معرض الثناء عليهم، وإبراز تميّزهم. ويبدو أنَّ علاقة أولئك الرؤساء غير الحميمة بالعامّة المدينية، وعلاقاتهم الحسنة أكثر الأحيان بالسلطة؛ تعود إلى أنهم كانوا جميعاً معيّنين من قبل السلطة وبذلك ما كانوا يتهددونها أو يتحدثون سطوتها. ورغم أن ذلك يشير على نحوٍ ما إلى نبل أصولهم؛ لكن بالإضافة لذلك؛ هناك أخباراً بالمصادر عن الأصول النبيلة لبعض أفراد تولوا الرئاسة بحلب^(٢٧). ومن الملفت للانتباه ملاحظة اختلاف طريقة المصادر في الحديث عن رؤساء دمشق. ويصحُّ هذا على الخصوص بالنسبة للرؤساء الدمشقيين الذين ما كانت السلطات تعترف بهم قبل الحقبة السلجوقية؛ بل كانوا في الحقيقة معارضين للسلطة بالمدينة، إن لم نقل إنهم كانوا ثواراً. وتصور المصادر رؤساء دمشق قبل السلاجقة بصورةٍ سلبيةٍ باعتبارهم من العامة والغوغاء. وتدل تلك الأوصاف على أصولهم المتواضعة فعلاً؛ وخير مثالٍ على ذلك الرئيس الملقَّب بالقسّام التراب^(٢٨). لكنَّ مع تحول منصب الرئاسة وراثياً في ظل السلاجقة تغيّرت الصورة. فرؤساء المدينة من آل

الإيرانية لآل بديع ابن العديم، حلب، ١٤١/٢،

Claude Cahen, *La Syrie du Nord à l'époque des Croisades et la principauté franque d'Antioche* (Paris, 1940), p. 268.

(٢٧) يذكر ابن العديم أن سالم بن مستفاد، أول من ولي الرئاسة بحلب، كان من أشرف المدينة ووجهائها، ويملك داراً واسعة في سوق الزجاجين. وكان هناك حمامٌ باسمه، قارن Jean Sauvaget, «Extraits du Bugyat at-Talab d'Ibn al'Adim», REI, 7 (1933), 393-409. وهناك رئيس حلبي آخر من أسرة الخطيطي يقول ابن العديم، حلب ٦٨/٢، ٩٥ - ٩٦ إنه كان شريفاً بالمدينة («قلعة الشريف»).

(٢٨) أنظر عن هذا الرجل، ابن القلانسي، دمشق، ص ص ٢١ - ٢٧، والمقريري، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، نشرة جمال الدين الشيال (القاهرة، ١٩٦٧)، ٢٤٩/١،

التميمي، ثم من آل الصوفي كانوا من أوساط اجتماعية سامية مثل رؤساء حلب كما تصوّر ذلك المصادر. وباختصار يمكن القول إنّ رؤساء حلب كانوا أكثر تجانساً من حيث أصولهم الاجتماعية من رؤساء دمشق؛ أو هذا ما توحي به صورة المصادر عن رؤساء المدنيين في الحقبة موضوع البحث.

٣ - ولم تكن الرئاسة بحلب وراثية كما كانت بدمشق في عهد آل التميمي والصوفي. وحدهم آل بديع تولوا المنصب بحلب مرتين لكن ليس على التوالي: فضائل بن سعد بن بديع، الذي تولّى المنصب لعشر سنوات بعد أن كان والده قد فقدته عام ١١١٣م^(٢٩). وتولى الرئاسة بالمدينة بعد سعد ابن بديع أربعة رؤساء ثم وليها ابنه فضائل. ويدل التغيير في منصب الرئاسة مراتٍ خمساً خلال عشرين عاماً على حرص السلطة على استمرار التغيير حداً من النفوذ، وعلى قدرتها على ضبط المنصب حدوداً وقدراتٍ؛ وهو أمرٌ لم يكن ممكناً بدمشق إذ اقتضت عملية التوازن بين القوى الداخلية والخارجية سياسةً أخرى.

٤ - وما تولى الوزارة أحدٌ من رؤساء حلب. وهذا رغم أنّ بعض أبناء أسرة بديع تولوا منصب الوزارة، في حين كان آخرون من آل بديع يتولون الرئاسة. وهكذا فإن سياسة التفرقة بين المنصبين كانت ثابتة^(٣٠). لكن: لماذا لم تجتمع الرئاسة والوزارة بيد واحد بحلب كما حدث بدمشق؟ في الحق أنه لا يمكننا الإجابة عن ذلك بشكلٍ مؤكّدٍ لأنّ المصادر لا تورّد المعلومات الضرورية لإيضاح الظاهرة. لكن يمكن القول إنّ الرؤساء بحلب كانوا أقلّ قوةً من الناحيتين السياسية والعسكرية من معاصريهم الدمشقيين؛ وبذلك ما كان بوسعهم الضغط من أجل الوزارة عن طريق الأحداث. ثم إنّ الرؤساء بحلب كانوا مستوعبين تماماً ضمن جهاز الدولة؛ فلم يكن للأمير أو الحاكم حاجة لاستجلاب رضاهم عن طريق توليتهم منصباً رفيعاً كالوزارة. وهناك سببٌ

(٢٩) أنظر قائمة برؤساء حلب عند أكسل هافمان، رئاسة وقضاء، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(٣٠) أنظر عن الوزراء من بني بديع، ابن العديم ١١٢/٢، ١١٨، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٠ - ١٣٨.

وعن الرؤساء من آل بديع، ابن العديم ١٣٩/٢ - ١٤١، ١٦٨، ١٧٠، ١٨٦، ٢٢٠ - ٢٢١، ٢٣٧ - ٢٣٨، ٢٤٣.

ثالثٌ يمكن إirاده هنا ويتمثل في ضالة ثروات رؤساء حلب مقارنةً بما كان يملكه الرؤساء الدمشقيون؛ وضالة القوة الاقتصادية ضالةً في النفوذ؛ أو هذا هو ما يذكره ابن العديم عن بعض الرؤساء بحلب. أمّا بشأن الخبرة المالية والإدارية للرؤساء الحلبيين فإننا لا نعرف شيئاً عنها لا من ابن العديم، ولا من الآخرين.

فإذا أردنا الحديث عن القوة الاقتصادية للرؤساء، يكون علينا العودة إلى دمشق. لقد كان بعض الرؤساء بدمشق وزراء كما سبق أن قدّمنا. ونحن نعرف بعض الصلاحيات التقليدية للوزراء. ثم إن المحتسب كان يختفي عندما يكون هناك بالمدينة رئيس^(٣١). ويعني هذا أنّ الرئيس الوزير جمع صلاحيات وقوة عدة مواقع كانت متفرقة أو مستقلة أحدها عن الآخر من قبل^(٣٢). ويعني هذا أنّ الرئيس المستوزر كان يجمع بيديه ليس فقط قضايا الأسواق، والحرف، والاقتصاد الداخلي للمدينة؛ بل مسائل التجارة الخارجية أيضاً. وهذا التقدير لاتّساع صلاحيات الرؤساء في المجال الاقتصادي تؤيّد المعلومات التي يوردها المؤرّخون عن السياسات المالية لأحد الرؤساء من بني الصوفي. ويذكر ابن القلانسي عند الحديث عن عودة بني الصوفي إلى دمشق بعد نفيهم عام ١١٣٧م أنّ الحاكم أمر ببناءً على طلب الأسرة بإعادة أمورهم المالية إلى ما كانت عليه: «على العادة المستمرة، والقاعدة المستقيمة المستقرة». والمعنى بالأمور المالية للأسرة فيما يبدو المبالغ التي كانت تتقاضاها من التجار للحماية، ومن الناس كمرتباتٍ للأحداث: الجباية، والرسوم على المنتجات من دار الوكالة للتجارة مع الخارج، وربما أيضاً بعض الضرائب الأخرى على الأسواق^(٣٣). وإذا كانت الرسوم تعني الضرائب والمكوس التي تتقاضاها الدولة عن المنتجات والواردات

(٣١) قارن عن ذلك رأيي في: رئاسة وقضاء، ص ص ١٤٠ - ١٤١. ويبدو أنّ بعض الرؤساء من آل الصوفي على الأقل لم يكونوا مسؤولين فقط عن المهام الاقتصادية للمحتسب إذ يذكر ابن القلانسي، ص ٣٢١ عن أحدهم أنه «كان يأمر بالمعروف، وينهي عن المنكر».

(٣٢) انظر عن المهام المتعددة للرئيس، هافمان، رئاسة وقضاء، ص ص ١٣٥ - ١٤١.

(٣٣) ابن القلانسي، دمشق، ص ٢٦١. وانظر عن دار الوكالة؛

والصادرات؛ فإنّ هذا يعني أنّ الرئيس كان يشرف على الحياة الاقتصادية للمدينة؛ فعلم من ذلك لماذا استطاع أن يكون وزيراً، أي رئيساً للإدارة بالمدينة. لكنّ لو فرضنا أن الرسوم التي كان يتقاضاها الرئيس كانت جزءاً صغيراً ضمن العملية الاقتصادية العامة - وهذا هو الراجح - فإنّ ذلك يبقى على أيّ حال دليلاً على القوة التي بلغها رئيس البلد في الاقتصاد والإدارة وبالتالي في السياسة بالمدينة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الرئيس لم يكن يتقاضى الرسوم فقط؛ بل أموال الجبايات، والحمايات التي لم يكن ينفرد بها طبعاً بل تشارك فيها الأحداث الذين كانوا أدواته التنفيذية؛ أدركنا أنّ الإفادة من السيطرة والضغط لم يكن ينفرد بها الرئيس بل كانت تشاركه فيها فئات أخرى تستفيد من الحمايات والجبايات^(٣٤). وفيما يتصل بالواجبات فلا شك أنّ الرئيس كان مضطراً للدفع للجيش المحلي بالإضافة للأحداث. ويذكر ابن العديم أنّ ذلك كان الجانب المالي الوحيد الذي يتولاه رئيس المدينة بحلب. لكن صمت المصادر عن ميزات وواجبات الرؤساء بحلب من الناحية المالية غير ما ذكره ابن العديم؛ ربما كان دليلاً على ضعفهم الاقتصادي مقارنةً برصفائهم بدمشق. وقد يعلّل ذلك عدم مقدرتهم على إحداث ضغط كافٍ من أجل تولي الوزارة.

الاستنتاجات: مما تقدم يمكن أن نستخلص بعض الاستنتاجات. فقد تحول الرئيس (رئيس البلد) إلى ممثّل لفئات السكان المدينين تجاه السلطة السياسية الغربية أو في مواجهتها. وقد استطاع الرئيس أن يتولى الوزارة بدمشق فيتحول إلى جزء من بنية السلطة أو هرميتها في العصر السلجوقي مما يعني تغييراً في العلاقة بين السلطة السياسية والمدينة وفئاتها الشعبية عما كان عليه الحال في العصور السابقة على السلاجقة. ورغم أنّ المصادر لا تمدنا بمعلومات كافية لتوضيح فروق التطور في العلاقة بين السلطة المركزية، والفئات المدينية في العصر السلجوقي؛ فإنّ بروز رؤساء البلد، وتحول بعضهم إلى وزراء؛ كل

(٣٤) وانظر عن الحماية في سياق آخر، مادة حماية بدائرة المعارف الإسلامية، النشرة الجديدة، ٣٩٤/٣ (كلود كاهن).

ذلك يؤكّد النزعة الاستقلالية والمؤسسية التي حدثت في المدن الشامية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. فقد تطورت في المجتمع المدني بنيةً مدنيّةً سياسيةً تتصدى لمصالحها بالرعاية في مواجهة الحكومة المركزية عن طريق المنافسة والصراع والتعاون في سياقٍ واحدٍ مترابط.

وفيما قدمناه من عرضٍ لتطورات الرئاسة بدمشق وحلب أيام السلاجقة؛ فإنّ الشكل الذي ساد لدى فئات المدينة لرعاية المصالح في تلك الحقبة كان التعاون والتنسيق مع السلطة بالمدينة.